



كلمة الدكتور ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية و ممثل حكومة اقليم كردستان
في الحدث التي نظمتها الوزارة الخارجية الايرلندية بمناسبة الذكرى العاشرة للجرائم المرتكبة
ضد الإيزيديين

دبلن، أيرلندا

٢٠٢٤/٩/١٠

الاخوة و الاخوات من وزارة الخارجية الايرلندية

السيد سفير جمهورية العراق في ايرلندا

السادة والسيدات أعضاء المؤتمر المحترمون

طابت اوقاتكم...

نجتمع اليوم لأحياء الذكرى السنوية العاشرة للجرائم التي ارتكبتها إرهابيو داعش بحق الأخوات والإخوة الإيزيديين في سنجار والمناطق المحيطة بها، تلك الجريمة البشعة التي أباد الإرهابيون خلالها الآلاف من أهالي المنطقة، ناهيك عن فقدان وتشريد عشرات الآلاف من الأبرياء. وبينما نذكر و نتأمل في تلك الأحداث الموجهه الذي واجهتها المجتمع الإيزيدي نرى من الضرورة ان نسلط الضوء على ما قدامن خلال هذه الفترة و نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق العدالة و التعافي و مراعاة حماية حقوق الإنسان.

لقد تعرض المجتمع الإيزيدي، و تراثه الثقافي و الديني الغني بالتسامح و الصبر، لجرائم شنيعة و ابادة جماعية حيث اعترفت بها على مستوى العالم أكثر من عشر دول، منها (ألمانيا، هولندا و المملكة المتحدة). و يمهد هذا الاعتراف الدولي خطوة ايجابية نحو مساءلة عادلة لأرهابيي داعش. ومع ذلك لايزال هناك عمل شاق و أماننا جهد كبير يتعين علينا القيام بها.

لقد جاهد حكومة إقليم كردستان في السعي إلى تحقيق العدالة. حيث قام بتقديم مشروع (قانون المحكمة الجنائية الخاصة بجرائم داعش في إقليم كردستان-العراق) محكمة متخصصة لمقاضاة الجرائم الدولية لمحكمة ارهابي داعش.

يشمل قانون الناجيات الإيزيديات لجمهورية العراق رقم 8 لسنة 2021، تقديم الدعم و المساعدة النفسية والاستشارات القانونية والتعويض المالي. ومن المبادرات الجديدة بالذكر إنشاء مركز العلاج النفسي والصدمات النفسية في إقليم كردستان في جامعة دهوك و انشاء برامج للعلاج النفسى في ألمانيا، هذه الخطوات لها أهمية بالغة لمعالجة الاحتياجات المتعددة للناجيات. ويجب توسيع هذه الجهود باستمرار لضمان الدعم لتشمل جميع من تضررت نتيجة هذه الاحداث المؤلمة.

كما لعبت فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد)، دوراً رئيسياً بهذا الصدد لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش، حيث عمل بلا تعب على توثيق الجرائم التي ارتكبتها داعش و أرشفتها لتحقيق العدالة و السعى نحو محاكمة مرتكبي الجرائم.

لقد قاموا بمهام ميدانية واسعة النطاق وأجروا مقابلات مع الناجين والشهود على جرائم داعش. ركزت تحقيقاتهم على الجرائم الكبرى، بما في ذلك تلك التي ارتكبت ضد المجتمع الإيزيدي في سنجار، وعمليات القتل الجماعي في سجن بادوش، واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية.

وقد لعب الفريق دوراً فعالاً أيضاً في رقمنة وأرشفة السجلات المهمة المتعلقة بالناجين الأيزيديين، وذلك بالعمل مع حكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان للحفاظ على الأدلة وتحليلها. حيث تمت و أكملت ذلك بنجاح من أرشفة المشاريع المتعلقة بمكتب المختطفين الإيزيديين الذين تم إنقاذهم والوثائق الرئيسية الأخرى.

لتقديم نظرة عامة شاملة على تعاوننا الأخير مع UNITAD، أود أن أسلط الضوء على الاجراءات و الخطوات التي تلقينا من خلالها معلومات بالغة الأهمية على مرحلتين:

في 11 تموز 2024، قامت السيدة آنا بيرو لوبيز، القائمة بأعمال المستشار الخاص ورئيسة يونيتاد و فريقها بنقل و تحويل كمية كبيرة من البيانات إلى حكومة إقليم كردستان. و شملت هذا الوجبة الاولى 45.95 جيجابايت من الوثائق المتعلقة بجرائم داعش، والتي تم تجميعها بمساعدة المحققين والخبراء القانونيين وخبراء الطب الشرعي والمحليين. تم الحصول على البيانات من السلطات القضائية وغير القضائية داخل حكومة إقليم كردستان، وتم تجميعها على قرص صلب مشفر. استخدمت UNITAD برنامج خاص لنسخ هذه البيانات بشكل آمن إلى خزنة إلكترونية على محركات الأقراص الثابتة بعد التحقق الدقيق.

بعد ذلك، في 25 أغسطس 2024، حظيت بامتياز الوجبة الثانية 11.9 جيجابايت من المعلومات الإضافية التي تمت معالجتها بعناية من السيدة بيرو لوبيز. تم الحصول على هذه الدفعة من البيانات، التي قام فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة بتنقيحها، من السلطات القضائية وغير القضائية في إقليم كردستان وتم تصنيفها ووضع علامات عليها وتحليلها بدقة للمراجعة القانونية. يمثل هذا التسليم اللاحق تقدماً حاسماً في جهودنا لتحديد وإدارة المعلومات ذات الصلة للتحقيقات الجارية بكفاءة عند استخدامها مع أدوات الاكتشاف

الإلكترونية، تلعب هذه البيانات المحسنة دورًا رئيسيًا في سعيها لتحقيق العدالة والمساءلة عن جرائم داعش. إن طبيعة تحضير هذه المعلومات تدعم بشكل كبير عمليات التحقيق التي تجريها حكومة إقليم كردستان وتعزز التزامنا بضمان العدالة والمساءلة في العراق وخارجه.

لقد لعب فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة دورًا حاسمًا في تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية وبناء القدرات لأطباء الذين يمارسون الصحة النفسية و العقلية، وهو أمر ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية للناجين الإيزيديين ودعم تعافيتهم باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، تعاون فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة مع الشركاء الدوليين والدول الأعضاء لتبادل الأدلة ودعم التحقيقات، وتعزيز التعاون العالمي الذي يعد أمرًا رئيسيًا لمحاسبة مرتكبي جرائم داعش وضمان تحقيق العدالة.

وافقت حكومة إقليم كردستان على طلب فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة بمشاركة المعلومات مع أطراف ثالثة، بشرط إخطار حكومة إقليم كردستان و الجهات المعنية في الدولة مسبقًا. يهدف تبادل المعلومات هذا إلى تسهيل مقاضاة الجناة بطريقة عادلة ومستقلة، بما يتماشى مع ولاية و تفويض فريق اليونيتاد بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

على وجه الخصوص، طلبت يونيتاد موافقة حكومة إقليم كردستان على مشاركة إفادة شهود مع العديد من البلدان، بما في ذلك السويد، فنلندا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة و كندا. و مع ذلك، أشارت يونيتاد إلى إمكانية مشاركة هذه المعلومات مع دول أخرى من الاتحاد الأوروبي.

وفي العديد من تقاريره إلى مجلس الأمن الدولي، أشار فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد)، إلى الجرائم التي ارتكبت ضد المجتمع الإيزيدي باعتبارها إبادة جماعية. وترحب حكومة إقليم كردستان بهذا الاعتراف، وتعتبره خطوة مهمة إلى الاعتراف بالجرائم المؤلمة التي تحملها الأكراد الإيزيديون. أن هذه الإشارات في تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة تؤكد على خطورة الوضع وتعزز التزام المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم. وتظل حكومة إقليم كردستان ملتزمة بدعم الجهود التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساءلة لضحايا الإيزيديين وتواصل التعاون مع الهيئات الدولية لضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

أنشأت حكومة إقليم كردستان اللجنة الوزارية العليا المعنية بجرائم إرهابيي داعش والاعتراف بالإبادة الجماعية والجرائم الدولية في نوفمبر 2020. وقد كُلفت هذه اللجنة بالأهداف التالية: ضمان محاكمة عادلة وضمن الاعتراف الدولي بجرائم داعش باعتبارها إبادة جماعية؛ والتعاون مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (اليونيتاد)، في التوصل إلى اتفاقيات قانونية وسياسية؛ وتسهيل عملية المحاكمة المبكرة من خلال جمع المعلومات ذات الصلة وتوفير التدريب وورش عمل اللازمة.

أود أن أؤكد أن حكومة إقليم كردستان ملتزمة تمامًا بتكملة عملية جمع الأدلة والتحقيق والمحاكمة العادلة لمجرمي داعش بنجاح. إن التضحيات الكبيرة التي قدمتها قوات بيشمركة كردستان - أكثر من 1814 شهيدًا و10725 جريحًا و44 مفقودًا. ولهذا نحن ملتزمون بالعمل بشكل وثيق مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، لضمان تحقيق العدالة وإحقاق المساءلة عن جرائم داعش.

أود أيضًا أن أذكركم أنه منذ بداية الحرب ضد داعش، استضاف إقليم كردستان مليوني نازح داخلي. وحتى الآن، لا يزال 730.930 نازح داخلي يتواجدون في مخيمات إقليم كردستان. وقد عاد العديد من النازحين إلى ديارهم من خلال برامج العودة المختلفة التي ييسرتها حكومة إقليم كردستان والمنظمات الإنسانية. وستضمن حكومة إقليم كردستان أن تتم عمليات العودة هذه بشكل طوعي وآمن ومع مراعاة و احترام حقوقهم.

لقد أظهرت حكومة إقليم كردستان باستمرار التزامها برعاية النازحين داخليًا من خلال الجهود الشاملة والمنسقة. بينما نقوم بتقييم الإغلاق المحتمل لمخيمات النازحين داخليًا، في إقليم كردستان، فمن الأهمية أن نمضي بأقصى درجات الحذر والحساسية، مع ضمان أن تكون جميع عمليات العودة طوعية وتتم في ظل ظروف امن و داعمة ومعدة جيدًا.

وفقاً لخطة حقوق الانسان قدمت حكومة إقليم كردستان الخدمات الأساسية للنازحين داخليًا، بما في ذلك الرعاية الصحية والدعم النفسي والتعليم والمساعدة القانونية والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي. وقد تم إيلاء و اهتمام خاص للنساء والفتيات في مخيمات النازحين داخليًا، حيث تلقي أكثر من 15,480 شخصًا دعمًا مستهدفًا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مبادرات جديدة، مثل برامج التدريب

المهني للنساء والشباب وتوسيع مرافق الرعاية الصحية في المناطق النائية. كما تم اتخاذ تدابير قانونية لحماية حقوق النازحين داخلياً وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية.

تعاملت حكومة إقليم كردستان مع الأفراد المدانين بالإرهاب وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها. يخضع المدانون بجرائم إرهابية، بما في ذلك إرهابيو داعش، لمحاكمات تتم وفقاً للبروتوكولات القضائية القياسية. ويحق للمتهمين الحصول على محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام. في حالة عدم تمكن المتهم من تعيين محام أو تحمل تكاليفه، فإن المحكمة ستعين محامياً وسيقوم مجلس القضاء بتغطية التكاليف القانونية ذات الصلة لضمان الدفاع القانوني الكافي.

ولضمان محاكمة عادلة و الاعتراف بتلك الجرائم كجرائم إبادة جماعية، قامت حكومة إقليم كردستان في البداية بصياغة مشروع قانون بعنوان "قانون المحكمة الجنائية الخاصة بجرائم داعش في إقليم كردستان-العراق". وكان هذا المشروع نتيجة لعدة اجتماعات وورش عمل متخصصة تم تنسيقها مع أصحاب المصلحة الدوليين و بالتشاور مع (يونيتاد). وعلى الرغم من أن مشروع القانون حظي بردود فعل إيجابية من المجتمع الدولي وتم تقديمه للقراءة الأولى في برلمان كردستان، إلا أنه تم رفضه لاحقاً من قبل المحكمة الاتحادية دون تقديم مبرر قانوني.

كان مشروع القانون مهماً لأنه اقترح أحكاماً لمقاضاة مرتكبي داعش على جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتقوم حكومة إقليم كردستان حالياً بمقاضاة جرائم داعش بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 3 لعام 2006، حيث تم محاكمة العديد من القضايا في محاكم إقليم كردستان.

وبحسب تقرير مجلس قضاء إقليم كردستان، حاکمت حكومة إقليم كردستان إجمالي 496 قضية إرهاب خلال الفترة من 2021 إلى 2023. من 1 يناير 2024 إلى 31 مارس 2024، نظرت حكومة إقليم كردستان في 123 قضية إرهاب في إقليم كردستان

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات كبيرة ومن الضروري أن نسرّع في إنشاء آلية موحدة بشكل عاجل لمحاكمة الجرائم الدولية وضمان العدالة للضحايا الإيزيديين.

ولا يزال إنقاذ الناجيات الأيزيديات وإعادة تأهيلهم يمثل أولوية حكومة إقليم كردستان. وقد تم حتى الآن إنقاذ 3579 شخصًا واستشهد 242 شخصًا على يد تنظيم داعش. ومع ذلك، لا يزال هناك 2596 شخصًا في عداد المفقودين. إن الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة إقليم كردستان والوكالات الوطنية والشركاء الدوليون ضرورية لمعالجة هذه الأزمة.

وهناك قضية ملحة أخرى وهي عدم وجود تشريع شامل لمعالجة ظروف للأطفال المولودين لآباء منتمين إلى داعش. إن تطوير الأطر القانونية لدعم هؤلاء الأفراد أمر ضروري لحمايتهم ودمجهم في المجتمع في المستقبل.

إن الحفاظ على التراث الثقافي والديني اليزيدي أمر مهم أيضًا. إن الجهود التي تبذلها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية للاعتراف بالأعياد اليزيدي و إعادة ترميم الأماكن المقدسة، مثل مقام لالش، جديرة بالثناء. و تساعد هذه المبادرات في الحفاظ على هوية المجتمع اليزيدي وتراثه في مواجهة الشدائد.

ولتحقيق أهدافنا المشتركة، تحت حكومة إقليم كردستان المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً، معالجة الأطفال اليزيدي الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب أثناء استعبادهم من قبل داعش ودعم جهود المجتمع اليزيدي لدمج هؤلاء الأطفال. الاستمرار في دعم البرامج الرامية إلى القضاء على التطرف بين الأطفال من الأسر المتطرفة أو المسلحة.

كما ندعو من المجتمع الدولي لدعم إنشاء مركز مشترك للأرشفة والتوثيق. وسوف يركز هذا المركز على توثيق جرائم داعش ضد الإيزيديين والمجتمعات الأخرى، والمساهمة في المناقشات الأوسع نطاقاً بشأن الإبادة الجماعية وإعادة التوطين.

إن حكومة إقليم كردستان تدعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية سنجار لعام 2020 كما ندعوا المجتمع الدولي الى دعم الجهود و صياغة استراتيجية شاملة مستقبلية للمحافظة على حقوق المكونات وتحافظ على المبادئ الديمقراطية لجميع المجتمعات في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، ان استمرار الدعم الدولي لإعادة إعمار المدن والقرى التي دمرها الصراع امر ضروري، بمساعدة من الشركاء الدوليين. إننا ندعو إلى التعجيل بإنشاء إطار قانوني شامل لملاحقة مجرمي داعش

ومعالجة احتياجات الإيزيديين، بما في ذلك أولئك الذين ولدوا لأب منتمي إلى داعش. هناك حاجة أيضًا إلى دعم مكثف للناجيات الأيزيدييات من خلال عمليات الإنقاذ الموسعة، وتعزيز الدعم النفسي وزيادة جهود التعويضات أمر ضروري أيضًا.

وأخيرًا، فإن الجهود المستمرة لحماية وتعزيز التراث الثقافي والديني للإيزيديين أمر في بالغ الأهمية للحفاظ على تاريخهم وتقاليدهم للأجيال القادمة. إن تعزيز التعاون بين الهيئات الفيدرالية والإقليمية والدولية أمرًا ضروريًا للتصدي لهذه التحديات بشكل فعال وضمان اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة.

وفي الختام، يجب أن يظل التزامنا تجاه المجتمع الإيزيدي ثابتًا ومن خلال معالجة هذه التحديات بإلحاح وتفاني، فإننا نكرم صمود المكونات و ندعم على قيم العدالة والكرامة الإنسانية والتضامن. دعونا نعمل معًا لبناء مستقبل حيث لا يتم الاعتراف بمثل هذه الجرائم فحسب، بل يتم معالجتها، وحيث يمكن للمجتمع الإيزيدي أن يجد السلام والتعافي.

نشكركم على اهتمامكم والتزامكم بهذه القضية المهمة.